

أبو فاعور أعلن البدء بطباعة 15 مليون وصفة موحدة والتطبيق في أول حزيران



أبو فاعور يتحدث خلال المؤتمر الصحفي

وتقريب الأطباء والصيادلة ومدير عام وزارة الصحة». ولفت وزير الصحة إلى ما تبغعه من نقيب الأطباء حول عدم قناعة أطباء بالوصفة الطبية الموحدة، وتمنى «عدم تحميل النقيب هذا الأمر لاسبب أساسي هو أن الوزارة تطبق قانوناً موجوداً»، مشدداً على «تطبيق القانون والإلتزام به، فضلاً عما تجده وزارة الصحة من فائدة عظيمة نتيجة تطبيق هذه الوصفة الموحدة لكل من المريض والصيدلي والطبيب وقطاع الطبابة والدواء».

ورداً على سؤال عن هواجس الأطباء، أجاب أبو فاعور: «لانريد العودة إلى الجدل السابق في هذا المجال»، مكرراً تأكيد «أن الأطباء سيكتشفون الفائدة الكبرى من تطبيق الوصفة الموحدة».

وعن أسباب تكرار اعتراضات الموظفين في مستشفى بيروت الحكومي الجامعي، أوضح وزير الصحة «أن التأخير في دفع الرواتب حصل في المرة الأخيرة من قبل الإدارة السابقة للمستشفى التي حولت رواتب الموظفين إلى موردين من أصحاب المحلوظ بدلًا من أن تحولها إلى الموظفين». وقال: «هذا الأمر هو قيد التحقيق لمعرفة ما إذا حصلت استقادات غير مشروعة».

ولفت إلى أن «وزير المالية عالج بعد الاتصال به مسألة التدوير، ولم يعد من ميزر للاعتصامات إلا إذا كان الهدف إرباك الإدارة الجديدة لمستشفى بيروت الحكومي»، مؤكداً «أن العالجة أوضاع المستشفى ككل هي معالجة كبيرة، وخصوصاً أن على المستشفى أكثر من 120 ملياراً كديون للموردين، وقد تمّ إيفاء قسم من هذا المبلغ وبات الموظفين يقضون وديونهم». ولم يعد من ميزر لتعطيل المستشفى، لأن كل يوم تعطيل هو تدن في الإنتاجية، فيما يؤمن العمل المجدي سير العمل في المستشفى وبالتالي الرواتب».

لجنة الإدارة تابعت مناقشة قانون الإجراءات

تجمع المستأجرين: إصرار عنيد على الترويج لهذا القانون الكارثي



غانم مترساً جلسة لجنة الإدارة والعمل

تابعت لجنة الإدارة والعمل درس التعديلات المقترحة على قانون الإجراءات خلال جلسة عقدتها أمس برئاسة النائب روبير غانم الذي قال إنشائه من دون انقطاع.

وذكر أن «الغناء» بالحق، فالتعويض لا تكمن أهميته بالتعويض المالي فقط، بل أهميته الأساسية هي حماية الأمن والاستقرار الاجتماعي والعدالة الإنسانية المفروضة على الدولة عاينها وحماتها، وأن الإخلال بذلك سيؤدي له نتائج كارثية وفوضوية على الوطن ككل».

وأكد أنه «وعلى أعلى مستوى قانوني علمي وأكاديمي بعد طعن المجلس الدستوري، أن هذا القانون غير نافذ بغالبية مواده، وخاصة تلك التي تتحدث عن تحديد البدلات، وكل حديث مخالف هو في غير موقعه القانوني، ونحن على أتق الاستعداد لمناقشته مناقشة علمية أكاديمية، استناداً إلى نصوص واضحة أمام الراي العام وجميع وسائل الإعلام».

وأعتبر «أن الترويج لهذا القانون ولتعديلاته المطروحة من قبل لجنة المعيشة قبل صدور هذا القانون بنسبة 12.8 في المئة». ويعد الإطلاع على التعديلات المقترحة من قبل لجنة الصادرة عن لجنة الإدارة والعمل، «توجه تجمع المستأجرين في لبنان»، قبالاً للمناقشة والدرس من أجل حل هذه المعضلة، تلافياً لأي انعكاسات ونتائج سلبية وكارثية في حال نفذ هذا القانون الأسود وتعديلاته السورية والترويجية، وتحمل جميع المسؤولين أمام الشعب والتاريخ، كامل المسؤولية الناتجة عن ذلك».

البناء

رابطة موظفي الإدارة جدّدت الدعوة إلى المشاركة في تظاهرة 6 أيار

جدّدت الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة 7 آب موعداً لإجراء انتخابات الهيئة الإدارية الجديدة. وقالت في بيان إثر اجتماعها: «بطل علينا هذا العام الأول من أيار، عيد العمل والعمال، والموظف اللبناني في أسوأ حالاته الاجتماعية والاقتصادية، فمشروع سلسلة الرواتب ما زال رهينة المحامكات السياسية. إن الهيئة الإدارية تقدم من عمال لبنان بأسمى التهناني، معاودة العاملين في الإدارة العامة على الاستمرار بنضالها حتى تأمين إقرار سلسلة رواتب تؤمن العدالة والمساواة في مختلف القطاعات الوظيفية ورفع الغبن والحرمان للباحقين بالإداريين منذ ما يقارب العقدين من الزمن».

وعشية تنفيذ الإضراب العام في 6 أيار، ذكرى الشهداء اللبنانيين، حيث الهيئة «أهالي الشهداء اللبنانيين، كل الشهداء الذين سقطوا وما زالوا في سبيل حرية واستقرار وأمن هذا الوطن»، معلنة «لتلبية دعوة رابطة موظفي الإدارة العامة وهيئة التنسيق النقابية، من أجل رفع الغبن عن العاملين في الإدارة العامة، موظفين وأجراء ومتقاعدين ومتعاملين ومياومين، وإدارة شفاثة ومنجّية وتقاعد وشيوخة مستقرة ومعاش تقاعدي 100 في المئة، من أجل الحفاظ على الدور الرئيسي للموظف، لا للتعاقد الوظيفي، نعم للتوظيف عبر مجلس الخدمة المدنية، رفضاً لتعديل الدوام والمسّ بالتقديرات الصحية والاجتماعية، رفضاً لضرائب تطال الفقراء وأصحاب الدخل المحدود، التوقف عن العمل في 6 أيار والمشاركة بكثافة في التظاهرة التي يحدّد مكانها وزمانها لاحقاً، لمطالبة المسؤولين بحمل مسؤولياتهم والنواب بالنزول إلى المجلس النيابي وإقرار السلسلة بعيداً من تجاذباتهم السياسية، بما يؤمن العدالة والمساواة بين مختلف القطاعات، وإعطاء كل ذي حق حقه».

لبيكي تفقد مستديرة العبدّة بعد إزالة التعديلات

جال محافظ عكار عماد لبيكي أمس، على مستديرة العبدّة ومتفرعاتها بعد إزالة التعديلات عن الاملاك العامة في هذه القطعة الحيوية التي تعتبر بوابة عكار الجنوبية، في حضور النائب هادي حبش وروساء اتحادات بلدية وروساء بلديات ومخاتير وفعاليات.

وشكر لبيكي «كل من ساهم وساعد في تحسين سواحة العبدّة من فعاليات سياسية واجتماعية وروساء بلديات وأهالي هذه المنطقة، الذين أبدوا كل التجاوب إزاء هذه الخطوة التي ستلبيها خطوات بهدف إزالة التعديلات عن الاملاك العامة وتحسين واقع الطرقات ومدخل القرى والبلدات العكارية».

ولفت إلى أن «هناك تسقيفاً يتم مع أصحاب بسطات بيع الأسماك الذين كانوا متجاوبين للغاية مع هذه الخطوة، كما أن هناك مشروعا لإعادة تاهيل سوق السمك لبيع الأسماك بالجملة في حرم مرفأ العسرا، كي يصبح مستوفياً لكافة الشروط والمواصفات البيئية والصحية، بما يخدم صيادي الأسماك والمستهلكين على السواء».

«أفد» قدّم تقريره حول الأمن الغذائي

قدّم «المنتدى العربي للبيئة والتنمية - أفد» تقريره السنوي السابع حول «الأمن الغذائي في البلدان العربية» في الجامعة الأميركية في بيروت، بالتعاون مع معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية وكلية العلوم الزراعية والغذائية.

في الجلسة الافتتاحية، تناول مدير معهد عصام فارس الوزير السابق الدكتور طارق متري الترابط بين الأمن القومي والأمن الغذائي، مشيراً إلى أهمية تقرير «أفد» الذي «لا يقتفي بعرض المعلومات بل يربط بينها ويحللها، مما يعزّز إمكانيات صنع القرارات والاستراتيجيات الصحيحة»، وركز على «تقنيتين مهمتين في التقرير: الأولى ضرورة التعاون والتنسيق بين أجهزة الدولة، وخصوصاً وزارات، في ما يتعلق بالأمن الغذائي»، مستشهداً بأن «قانون سلامة الغذاء في لبنان مثلاً تأخر طويلاً لأن الوزارات اختلفت على الصلاحيات. والثانية ضرورة التعاون الإقليمي لضمان الأمن الغذائي العربي»، واعتبر «أفد نموذجاً في العمل التعاوني على المستوى العربي، فهو لا ينتظر الحكومات بل يضغط عليها للعمل والتعاون».

وتحدّثت عميدة كلية العلوم الزراعية والغذائية الدكتورة نهلة حولا عن برنامج الأمن الغذائي الذي أطلقته الجامعة، مشيرة إلى أنه «يركز على التحديات في المنطقة العربية من خلال أربعة محاور هي توافر الغذاء والوصول إليه واستخدامه واستقراره».

وأدار أمين عام «أفد» نجيب صعب جلسة حوارية قدم فيها المحرر المشارك لتقرير «أفد» المستشار الاقتصادي في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الدكتور عبد الكريم صادق أهم النتائج التي توصل إليها التقرير وتوصيات المؤتمر السنوي للمنتدى حول الأمن الغذائي. وأشار إلى أن «العرب يستوردون نحو نصف حاجتهم من المواد الغذائية»، مؤكداً أن «في وسع البلدان العربية تعزيز إنتاجها الغذائي بحزمة تدابير، في طبيعتها تحسين إنتاجية المحاصيل وكفاءة الري والتعاون الإقليمي، فضلاً عن تعديل عادات استهلاك الغذاء».

وشارك في الجلسة مدير بحوث تغير المناخ والبيئة في العالم العربي في معهد عصام فارس الدكتور نديم فرج الله الذي تحدّث عن الترابط الوثيق بين المياه والطاقة والأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي مداخلة لرئيس قسم تصميم المناظر الطبيعية وإدارة النظم الأيكولوجية في الجامعة الدكتور رامي زريق أشار إلى الحلقات المفقودة في الأمن الغذائي العربي.

كما جرى عرض الفيلم الوثائقي «إطعام 400 مليون» الذي يلخص أهم ما توصل إليه تقرير «أفد» حول الأمن الغذائي في المنطقة العربية.



خلال إطلاق التقرير في الجامعة الأميركية

نشاطات اقتصادية

● استقبل وزير السياحة ميشال فرعون رئيسة اتحاد المقعدين اللبنانيين سيلفانا اللقيس ويحث معها في موضوع الدمج السياحي في لبنان. ثم استقبل فرعون نيطرته وزيرة السياحة في الباراغواي مارسيليا باسغاليليو ويحث معها في الشؤون السياحية المتبادلة بين البلدين، وخصوصاً في ظل وجود جالية لبنانية فاعلة في الباراغواي وتوقيع مذكرة تفاهم بين لبنان ودول أمريكا الجنوبية.

● عرض وزير الاتصالات بطرس حرب مع النائب أحمد ففتت مسائل خدمتية متعلقة بقطاع الاتصالات في منطقة الضنية والشمال. ثم استقبل رئيس جمعية «سكر الدكّة» ربيع الشاعر الذي أوضح أنه «عرض وحرب سبل التعاون مع وزارة الاتصالات لجهة إجراء دراسة عن مدى الشفافية المعتمدة في الوزارة، وعن كيفية دعم بعض المشاريع لمكافحة الفساد، وإطلاق حملات توعية لحض الناس على التبليغ ضدّ الفساد».

دعا إلى البحث عن حلول موقّته تساهم في دعم التصدير بحراً خليل: لن نقبل إلا بنقاش جدّي للموازنة وبعدها يتحمّل مجلس النواب مسؤولياته



خليل والهيئات الاقتصادية

لقت وزير المال علي حسن خليل في إصراره «على تقديم الموازنة في أوقاتها الدستورية المحددة، وعلى نقاشها في مجلس الوزراء»، مشيراً إلى «أن الظروف أعاقت مثل هذا النقاش، لكن اليوم مع فتح الأمر في مجلس الوزراء لم يعد مسموحا ولن نرضى إلا بنقاش جدّي واتخاذ قرار في مجلس الوزراء وإحالة هذا الأمر إلى المجلس النيابي لكي يتحمل مسؤوليته في إقرار الموازنة أو عدم إقرارها».

وخلال لقاء حواري في مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، بدعوة من رئيسها محمد شقير، قال خليل: «اليوم، في تقديرنا، عندما أعدنا مشروع الموازنة للـ2015، حدّدنا ماذا جرى خلال السنوات الماضية وصولاً إلى 2014، والإطلاة على المشهد تعطي صورة واضحة. نحن أنفقنا 6727 ملياراً سنة 2014 على رواتب وتمتعاتها. هذا رقم كبير جداً بالمقارنة مع الإنفاق الآخر وسوف نراه الآن. فنحن نتكلم عن 6727 ملياراً متوقع ارتفاعه إلى 7100 ملياراً للرواتب وتمتعاتها نتيجة التوظيف وتضخم هذا المبلغ بطريقة لا تراعي تطور الاقتصاد في البلد. إن حجم الرواتب والأجور اليوم هو أكبر بكثير من إمكانياتنا».

وشدّد على أن «موضوع الموازنة العامة يجب أن يقرّ وفي أسرع وقت، إذ لا يمكن أن نستمر على هذه الحال وبعيداً من الجدل الدستوري».

الإجراءات الجمركية

وتطرّق خليل إلى الإجراءات الجمركية في مرفأ بيروت وفي المطار، معتبراً «أن المطلوب اليوم هو أن نقف أمام القضايا المرتبطة بمصالح التجار والتي ناقشناها في اجتماعات سابقة مع أركان غرفة التجارة والهيئات الاقتصادية والصناعية».

وتابع: «صحيح أن هناك مستوعبات وحصل إرباك في انظام توريد بعض المواد الأولية ووصولها وتأثر بعض القطاعات التجارية، لكن أيضاً وفي المقابل، كان هناك تضخيم كبير لبعض النتائج السلبية ولم يكد يمضي أكثر من تسعة أيام على بدئنا الإجراءات الجديدة حتى ذهب أحدهم إلى الادعاء بأن مستوعباته مضي عليها شهران في المرفأ. البعض يحاول أن يعكس مظلومية غير موجودة».

ورأى أن «علينا أن نحاول تحديد الفقرة وأن نضع اليد عليها، ولهذا اتخذنا مع المجلس الأعلى للجمارك والمديرية العامة للجمارك إجرائين: الأول إعادة النظر في القرار ووضع معايير جديدة ما يسرع في عملية التخليص وحسن بنسبة معقولة ما زاد من استخدام

اعتصام لموظفي مستشفى صيدا الحكومي احتجاجاً على عدم دفع الرواتب

وقد لوح الموظفون باستمرار تحركهم وتصعيده حتى يتم تقاضي الشهرين المتأخرين وإمداد المؤسسة بالأموال الكافية.

من جهة ثانية، أعلن رئيس لجنة إدارة مستشفى صيدا الحكومي هشام قدورة «عن حلحلة قريبة لازمة رواتب موظفي المستشفى» كاشفاً «أن وزارة الصحة وعدت بصرف حوالة مالية للمستشفى خلال ثلاث أسابيع». وقال: «وصلت نفسه العجز في مستشفى صيدا الحكومي إلى حوالي 13 مليار، ومن الواضح أن المشكلة ليست من يوم أو يومين بل هي قديمة».

وأضاف: «بالنسبة إلى مطالب الموظفين، كان همنا الأساسي تأمين رواتب الموظفين بالدرجة الأولى وتأمين اللوازم للمستشفى ولكن متوازن. وعندما أتينا، كان الصندوق فارغاً وحتى اللحظة ما زال فارغاً، أمنا لهم شهر شباط والآن يتبقى شهر آذار ويبقى شهر نيسان»، لافتاً إلى «أن مطالبهم

جدّد موظفو مستشفى صيدا الحكومي تحركهم واعتصموا أمام مدخل الطوارئ، احتجاجاً على عدم دفع رواتبهم المتأخرة من نحو شهرين وعدم إمداد المستشفى بالمواد اللازمة لاستمراريتها وتطورها من أجل خدمة المرضى.

وتلا رئيس لجنة المتابعة للموظفين خليل كاعين بياناً طالب فيه «الفعاليات السياسية الأساسية في صيدا والجوار وتدعم تمهيدت بدعم معاشي ودعم إدارتها الجديدة، بضرورة الضغط على مجلس الوزراء والوزارات المعنية من أجل إنقاذ المستشفى من الغرق والإفلال المحتم وبصورة عاجلة، وكذلك وزارتي الصحة والمال بضرورة إيفاء بالوعدو التي تتعلق بمساهمة مالية كبيرة وعاجلة قادرة على تسديد رواتب الموظفين وتضمن استمرارية المستشفى وتؤمن المواد الطبية وغير الطبية وتسند جزءاً من مستحقات الأطباء المتأخرة».

